علم علامة المفعولية اى كونه مفعوله حقيقة او حكما لتناسب النصب والمفعولية
الضعف اى الخصلة المنسوبة الى المفعول وهى فى الفضلات كونها فضلة كالمفاعيل
وفى اسم ان ولا وخبر باب كان وما ولا كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع والجر
علم الاضافة لتناسب الجر المضاف اليه التوسط لم يقل علم الاضافية لان الاضافة
مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان اليا، والتا، ولانه ليس للجر الحق
المعنى به الملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى اليا، المؤذنة بالالحاق والعامل
اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضى فلا يرد الاسناد والعامل المطلق ما اوجب
كون آخر الكلمة فعلا او اسما على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص
ورد نحو با زيد وغلامى وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور على قول اخذ
العامل فى حد الاعراب وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا باه ذكر الكلمة ويخرج
عامل الفعل واحسن باراده وجه مخصوص فيما اقتضى المقتضى او السبب التام بالاسم
ما به البا، للسببية او الاستعانة اريد به السبب البعيد فلا يرد الاسناد لانه ليس
بسبب بل شرط او لانه سبب قريب وفيه تقديم الجار والمجرور للاهتمام ولحمله على الحصر
غير محتاج اليه فى الحد يتقوم يحصل المعنى المقتضى وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة
كضرب فى ضرب زيد فانه يتقوم به فاعلية وكضربت فى ضربت زيدا فانه يتقوم به مفعولية
وكالباء فى مررت بزيد فانها يتقوم بها الاضافة فى زيد وعامل المبتدا اى التجرد للاسناد
يتقوم فاعليته وهو كونه مسندا اليه لانه لو لم يكن محضا فلتغلب به العوامل اللفظية
فيحقق به ما يقتضيه الفاعلية البتة ولو لم يكن التجرد للاسناد فعدم تحققه فيه ظاهر
للاعراب الاعراب اما بالحركة او بالحروف والاعراب بالحركة اما مستوفى للحركات
الثلث او لا الثانى اما بحمل فيه الكسرة على الفتح او على العكس والاعراب بالحروف
اما بالحروف الثلث او بالحرفين والثانى اما رفعه بالواو او بالالف فهى ستة
اقسام

اقسام شرع فى بيانها على الترتيب فالمفرد المنصرف اى اذا عرفت ذلك فنقول
المفرد من كل وجه احترز به عن المفرد من المثنى والمجموع وما فى حكمهما مما الحق بهما ولا
يرد نحو الاسماء الستة لانه لا يلزم بالحكم على الجنس على الاجمال الحكم على كل فرد ولانها
غير داخلة فى المفرد حيث اريد به المفرد من كل وجه ولان الاسماء وطلا مربان الاثنان
بالحركات الثلث وان لم يكن كذلك على كل حال والاستغراق اشتمال الافراد لاشتمال
اصالة وفيه والجمع المكسر صفة الجمع احتراز عن الجمع السالم بالالف والتاء او
الواو والنون فباليا، والنون المنصرف احتراز عن غير المنصرف من المجموع
كمساجد صفة اخرى لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف لكان اخصر الا انه لما كان
مما يحتمل التغليب عدل عنه الى الاطناب بالضمة لفظا او تقديرا قدم الاعراب
بالحركات الثلث لاصالته لان الاصل فى الاعراب بالحركة والاصل فيه استيفاء
الحركات الثلث ولا مقتضى للعدول عن الاصل رفعا ظرف او حال او مصدر نوعى
اى فقد يعرب او تمييز عن النسبة اى وقت رفع العامل او مرفوعا او تقدير يعرب بالضمة
رفعا او بالضمة رفعا والفتح نصبا فى نصبا وجرا كقوله رفعا من باب العطف
على معمولى عاملين مختلفين بتقديم الظرف كقوله فى الدار زيد والحجرة عمرو والضمة
والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية
بخلاف المجردة عن التاء فانها القاب البناء والكسرة جرا جمع المؤنث مضاف
اليه السالم صفة فى جمع المؤنث احتراز عن جمع المؤنث المكسر كحمر فى حمراء قدم
جمع المؤنث على الجمع غير المنصرف لانه اكثر منه فالاصل من جمع المؤنث حيث ترك
فيه اصل الحركات مع التنوين بخلاف جمع المؤنث ولتاتى ذكرهما على ترتيب
الاحتراز عنهما فى قوله فالمفرد المنصرف بمنزلة مفرد لانه قد يكون مفردا وقد
يكون جمعا بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا لانه فرع جمع المذكر وحمل فيه

Copyright © King Saud University